حرف الفاء

(حرف الفاء)

الفرْعُ أحطّ رتبةً من الأصل

ومِن ثمَّ لَم يُجز إعمال اسم الفـاعل عنـد البصرّين من غيـر [٢٦١] اعتماد / .

قـــال في (البسيط) : لأنـه فـرع عن الفعـل في العمـــل ، والقاعدة : حطّ الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد الأمور السّتة لِيقوَى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش : قال الكسائي في قوله تعالى : ﴿ كِتَاب اللّهِ عليكم ﴾[١] إنه نُصِب بعليكم على الإغراء ، كأنه قال : عليكم كتابَ اللّه ، فقدّم المنصوب . قال : ومثله قول الشاعر :

٢١٨ = * يا أيها المائِحُ دَلْوِي دُونَكا[٢] *

---

(١) النساء / ٢٤ .

(٢) رجز ، وبعده :

* إني رأيت الناس يحمدونكا *

والراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو ، وقد قيل : لجارية من بني مازن =

أي دونك دَلْوِي، قـال : وما قـاله ضعيف ، لأن هـذه الظروف ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الأفعال ، وفي معناها ، فهي فروعٌ في العمل على الأفعـال ، والفروع أبـداً منحطّة عن درجـات الأصول ، فإعمالها فيما تقدّم عليها تسويةٌ بين الأصل والفرع . ذلك لايجوز .

وقال أيضاً : إذا قلت : عندي راقودٌ خلاًّ ، ورطلٌ زيتاً ، فلا يحسن أن يجري وصفاً على ما قبله ، لأنه اسم جامد غير مشتقّ ، ولا إضافته لأجل التّنوين فنصب على الفضلة تشبيهاً بالمفعول ، وتنزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة أنـه إذا نوّن نصب،فَعَمِـل النصب ، وانحطّ عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحطّ اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتّى إذا أجرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحـو قولك : زيد هند ضاربها هو .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : اسم الفاعل والصّفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضّمير فيهما : لأنهما فرعان على الفعل في العمل ، وتحمُّلَ الضمير ، وقد انضمّ إلى ذلك جريانه على غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع ،والفـرْع يقصر عن الأصـل

=، من شواهد : ابن يعيش ١/١١٧ ، والمغنى ٢/٦٧٤ ، ٦٨٢ ، والخزانة ٣/١٥ ، وشـرح شذور الـذهب /٤٠٧ ، وأوضح المسـالك رقم ٤٦٣ والتصريح ٢/٢٠٠ ، والأشموني ٣/٢٠٦ ، واللسان : « ميح » . والهمع والدرر رقم ١٥٠٨ .

فيجب أن يبرز الضمير، ليظهر أثر القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل .

وقال ابن يعيش : لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها، ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : إنما حمل نصب جمع المؤنّث
[٢٦٢] السالم على جرّه / مع إمكان دخول النّصب فيه ؛ لئلا يكون الفرْع أوسع مجالاً من الأصل، مع أن الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رُتب الأصول ، ولأنه يشارك المذكّر في التصحيح ، فشاركه في الإعراب ، والمذكّر معربٌ بحرفين، فأعرب هذا بحركتين ، وخصّ بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما اختّص الجر بالأسماء ، لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرّفاً في الإعراب من الأصل ، والفروع أبداً تنحطّ عن الأصول في التصرّف لا تزيد عليها، فمنع الجرّ من الأفعال لذلك .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : لمّا كان جعل السواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرّفُوا في الاسم الذي بعدها ، فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرّفاً ، ولا على الفاعل، لا يقولون : والطيالسةَ جاء الْبُرد ، ولا جاء والطيالسةَ

البردُ ، لأن الفروع لا تحتمل من التّصرف ما تحتمله الأصول .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الايضاح) : إنما لم تعمل«ما»عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ،وهي أن يكون الخبر مؤخّراً،وأن يكون منفيًّا ، وأن لا يقع بعد ما (إن) فإنّ (إنْ)تكف(ما) عن العمل كما تكّف(ما)إنّ عن العمل،لأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأن (ما) مشبّهة بليس ، وليس مشبّهة بالفعل ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلّا مختصًّا ليفرّق بينهما، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم اللّه وإن كانت بدلاً من الواو،والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم اللّه في التّاء ، لأنها مبدلة من الواو ، والواو بدلٌ من الباء فهي في الدّرجة الثالثة،فلذلك اختُصَّت .

وكذلك الصّفة المشبّهة باسم الفاعل عملت تشبيهاً باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل ، فالصّفة في عملها في الدّرجة الثالثة ، فكان عملها مختصًّا ، لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن إياز : لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن«إنّ» ومشبّهة بها وجب / أن تنحطّ عنها ، فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتنكير [٢٦٣] معمولها ، وعدم فصلها .

وقال السخاويّ في (تنوير الدياجي) : انحطّ اسم الفاعل عن

منزلة الفعل في أشياء،لأنه فرع عنه في العمل ، والفرع لا يساوي بالأصل ،فمِّما انحطّ فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو : هند زيد ضاربته هي ، ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضّمير لقّوة الفعل .

وقال أبو البقاء : (لا) فرع على إنّ ، وإنّ فرع على كان ، والفروع تنقصُ عن الأصول ،فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرع فَرْع .

وقال ابن إياز ، لما كان الفعل فَرْعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم ؛إذ من عادتهم التّصرّف في الأصول دون الفروع .

وقال أيضاً : (أنْ) الناصبة ، للمضارع فرع أنّ المشدّدة ، لأن كلًّا منهما حرفٌ مَصْدرِيّ ، ولمّا كانت فرعاً عليها نصبت فقط ، وأنّ الثقيلة لأصالتها نصبت ورَفَعَتْ .

وقال أيضاً : (أَنْ) أصل نواصب المضارع ، ولَنْ ، وإذن ، وكي فروع عنها، ومحمولة عليها ، لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهرة ومقدّرة ، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظّهور دون التقدير .

وقال ابن القّواسِ : قيل : إن تنوين عرفات مثل تنوين الصّرف لفظاً وصورة ، والجرّ فيها دخل تبعاً للتّنوين ، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجرّ عليها .

وأجيب بأن الجرّ دخلها تبعاً لتنوين المقابلة . وقيل : التَنوين عوض عن الفتحة في حالة النّصب ، وأبطل بأنه لو عوّض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل .

وقال أيضاً : إنما إمتنع إضافة العدد إلى المميّز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصّفة المشبّهة في العمل ، فلو تصرّف فيه بالإضافة تصرّفهما للزم مساواة / الفرع والأصل وهو محال . [٢٦٤]

وقال ابن هشام في (تذكرته) : نصّ العبدي[1] على أن (إمّا) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على «أو» وفرع لها،والفرع ينقص عن درجة الأصل .

قال ابن هشام : كأن العبدي لمّا لم يسمعه لم يُجز قياسه وهو مُتّجهٌ . انتهى .

* * *

تنبيــهٌ

[واو القسم]

قال الأندلُسِّي في (شرح المفصل) : فإنْ قيل :الواو أكثر

---

(١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العبدي أبو طالب . له شرح الإيضاح ، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة .انظر البغية ٢٩٨/١ ، ومعجم الأدباء ٢٣٦/٢ هذا وفي البغية : « العيدي » بالياء ، تحريف ، صوابه من معجم الأدباء .

استعمالاً في القسم من الباء ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل ؟ .

قبل : لا يبعد أن يكثر الفرعُ ، ويقلّ الأصل بضرْب من التأويل ، ألا ترى أن نِعْم الرّجل أكثر من : نعِم بالكسر .

* * *

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال ابن الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (التعليقة) : وجد ذلك بخط عالي بـن عثمان بن جنّي عن أبيه ، قال : بدليل أنك تقول في المذكّر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تـأتِ للمذكّر بعلامة ، وتقـول : رأيت رجلاً فـلا يحتاج إلى العلامة ، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة ، فقلت : رأيت الرجل ، فأدخلت العلامـة في الفرع الـذي هو التعريف ، ولم تدخلها في التّنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السّين ، لتدلّ بها على استقباله ، وذلك يدلّ على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصْلاً لما احتاج إلى علامة . انتهى .

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين بأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جنّي نقلها عن أبيه ، ولم تسطّر في كتاب ، فنقلها عنه ، ولم يستجز ذكرها من غير عَزْوٍ إليه ، لا كالسّـارق الذي أغـار على تصانيفي التي [٢٦٥] أقمت في تتبعها سنين / وهي (كتاب المعجزات الكبير) و (كتاب

الخصائص الصُّغرى) وغير ذلك ،فسَرقها وضَمّها وغَيْرِها مما سرقه من كتب الخيضريّ والسّخاوي في مجموع وادّعاه لنفسه ولم يُعْز إلى كتبي وكتب الخيضريّ والسّخاوي شيئاً مما نقله منها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العِلْم .

* * *

الفروع قد تكثر وتطّرد حتى تصير كالأصول وتشبّه الأصولُ بها

ذكر ذلك ابن جنّي في (الخصائص) :وقال: من ذلك قول ذي الرّمة :

٢١٩ = * وَرَمْلٍ كأوراكِ العذَاري قَطَعْتُهُ[1] *

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكُثبان الأنقاء[2] ،فلّما كثر ذلك

---

(١) تمامه :

* إذا أَلْبَسته المُظلِماتُ الحنادِسُ *

من شواهد : الخصائص ١/ ٣٠٠ ، ٢/ ١٧٦ ، وفي الديوان / ٤٠٨ « جلّلته » مكان : «ألبسته». وهذا الشاهد من قصيدة طويلة مطلعها .

« أَلَمْ تُسْألِ اليومَ الرسومُ الدّوارِسُ »

بِحُزْوى وهل تدري القِفارُ البسابسُ

وانظر الشاهد في اللسان : « جمل » ، وأمالي المرتضى ٢/ ٩٦ والحنادِس : الليالي المظلمة . وانظر النص في الخصائص في ١/ ٣٠٠ .

(٢) النّقا : القطعة من الرمل ، وجمعه : أنقاء .

واطّرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارَى أصْلاً ، وشبّه به الرّمل . قـال : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخّراً في اللفظ كأنه مقدّم في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدّما والمفعول مؤخّراً كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدّما على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا : ضَرَب غلامَهُ زيدٌ .

وقال ابن عصفور في (شرح الجُمَل) : الدليلّ على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعـل فيـه العلامة لا الأصل : أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة الإفراد،لمّا كانت التثنية والجمع فَرْعين عن الأفراد ، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التّصغير ، ولم يجعلوا علامة التكبير ، لأن التصغير فرع عن التّكبير ، وكذلك أيضاً جعلوا الألف واللّام علامـة للتعريف ، ولم يجعلوا للتنكيـر عـلامـة، لأن التعريف فرع عن التنكير ، فإن كان التنكير فرعاً عن التعريف جعلوا له عـلامة لم تكن في التّعـريف ، وهي التنوين نحـو قولـك : سيبويـهِ وسيبويهٍ آخر،وأشباه ذلك في اللسان كثير .

* * *

الفَــرْق

عللوا به أحكاماً كثيرة .

[٢٦٦] منها : رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء / المتكلّم ، وفتح

تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة .

وتنوين التّمكن دخل للفرْق بين مـا ينصرف ومـا لا ينصرف ، وتنوين التّنكير دخل للفرق بين النكّرة والمعرفة من المبنيّات .

ومنها: بناء نحو سبيويه على الكسر،ولم يعرب كبعلبك.قال في البسيط ، فرقاً بين التّركيب مع الأعجمي والتّركيب مع العربيّ .

ومنها: كَنَوْا عن أعلام الأناسِيّ بفلان وفلانة .

قال في البسيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللاّم فقالوا : الفلان والفلانة فَرْقاً بين الكنايتين قال : وإنما اختصت باللاّم لوجهين :

أحدهما: أنها أنقَصُ عن درجة الأناسِيّ في التّعريف فخصّت باللاّم إشعاراً بنقصان[1] درجتها عن درجة الأصل .

والثاني : أن أعلام البهائم أقلّ فكانت أقبل للزّيادة لِقلّتها .

ومنهـا : قال في (البسيط) : فتحت همـزة الوصـل في أداة التّعـريف لكثرة الاستعمـال وفَـرْقـاً بينهـا وبين الـدّاخلة على الاسم والفعل ، فإنها مع الاسم مكسورة ، ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها : قال في (البسيط) : التّاء الداخلة على العَدَد لم تدخل لتأنيث ما دخَلَتْ عليه ، لأنه مذكّر بل دخلت للفرْق بين العَدَدَيْن .

(١) في ط : « بنقضان » بالضاد ، تحريف واضح .

ومنهـا : قـال في (البسيط) : لا يؤكّـد الضّميـر المنصـوب بالمنفصل المنصوب فَرْقاً بينه وبين البدل .

ومنها : قال في (البسيط) تحذف التّاء من باب صبور وشكور فَرْقاً بين فَعُول بمعنى فاعل ، وفَعول بمعنى مفعول نحو : حَلوبة ، ورَكوبة بمعنى : مَحْلوبة ومَرْكوبة ، ومن باب جَرِيح وقتيل فَـرْقاً بين فعيل بمعنى مفعول ، وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

ومنها : قال في (البسيط): حذفت ألف «ذا» في التّثنية هَرباً من التقاء السّاكنَيْن ، ولم تقلب كما قلبت ألف المُعرب فَـرْقاً بين تثنيـة المبنيّ وتثنية المُعْرَب ، / وشدّدت النّون في ذانّ عند بعضهم فرّقاً بينه [٢٦٧] وبين النون في الأسماء المعربة .

وقال : فعيل بمعنى مفعول يكثر على فَعْلى كجريح وَجَرْحي ، وأسير وأسرى .. ولا يجمع جمع تصحيح فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل .

وخصّ الثاني بجمع التّصحيح ،لأنه أشرف من المفعول ، وجمع التصحيح أدلّ على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيّرة .

قـال : ولمّا لم يُفَـرّقوا في الـذي بمعنى مفعول بين المـذكّـر والمؤنث لم يفرّقوا بينهما في الجَمْع . ولَمّا فرّقـوا في الذي بمعنى فاعل نحو : كريم وكريمة فرّقوا بينهما في الجَمْع .

ومنها : تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فَرْقاً بينه وبين المبنيّ للفاعل .

قال ابن السّراج في (الأصول) : وقد جُعِل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيّها ورباعيّها ، وما فيه زائدٌ منها فُروقٌ في الأبْنِيَة .

ومنها : قال ابن يعيش : أرادوا الفرْق بين البدل والتّأكيد ، فإذا قالوا : رأيتك إيّاك كان بدلاً . وإذا قالوا : رأيتك أنت كان تأكيداً ، فلذلك استعمل ضمير المفروع في تأكيد المنصوب . والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشتركْنَ في (نا) ، وَجَرَوْا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنها : قال أبو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولانيّ المعروف بالحدّاد في كتاب (المفيد في معرفة التّحقيق والتّجويد) : الهاء في (هذه) ليست من قبيل هاء الضّمير بدليل امتناع جواز الضّم فيها،وإنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير ، ومَجْراها في الصّفة مجراها من حيث كانت زائدةً وعلامة لمؤنث، كما أن تلك زائدة ، وعلامة لمذكّر أيضاً ، وإنّما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ، لأنها بدلٌ من ياء . وإنما أبدلت منها الهاء للتّفرقة بين (ذي) التي بمعنى صاحب وبين (ذي) التي فيها معنى الإشارة .

ومنها: قال الجُزوليّ : قد يبني المبنيّ على حركةٍ للفرْق بين

مَعْنَيْ[1] أداة واحدة .

قال الشّولبين : كالفتحة في (أنا) اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هي للوقْف ،فكان حق النّون أن تكون ساكنةً ، لأن أصل البناء السّكون إلاَّ أنّا فَرّقنا بين أن إذا كانت / أداةً للدّلالة على المتكلّم وبين التي [٢٦٨] تُصيّر الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكلّم .

ومنها : قال ابن عصفور في : (شرح الجُمَل) ، وابن النّحاس في (التعليقة) : أصل لام الجر أن تكون مفتوحةً ، لكونها مبنيّة على حرف واحد ، فتحرّك بالفتْح طلباً للتّخفيف ،وإنما كسرت للفـرْق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك : لموسى غلام ، ولَمُوسى غلامٌ ، ولذا بقيت مع الضمير على فتحها لأنه لا لَبْس معه ، لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرّفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجرّ ، ولفظ ضمائر الجَرّ وضمائر الرّفع مختلفٌ فلا لبس حينئذٍ . وكان يَنبغي على هذا أن تُكْسر لامُ المستغاث في نحو يا لَزيدٍ لِـدُخولها على الظاهر إلا أنهم فتحوها تفـرقةً بينهـا وبين لام المستغثـات من أجْله . وكـانت أحقّ بالفتـح من لام المستغاث من أجله ، لأن المستغـاث به منادًى ، والمنادى واقع موقع المضمر ، ولام الجـرّ تفتح مـع المضمر ، ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن فلاح في (مغنيه) : أفعل كالأفضل والفُضْلى يجمع

(١) في ط : « مَعْنَى » تحريف والتصويب من النسخ المخطوطة والأسلوب .

هو ومؤنثة جمع التصحيح فَرْقاً بينه وبين أفعل فعلاء .

وقال الأندلسي : إنما تبدل التّاء في قائمة في الوقف هاءً فرْقاً بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

* * *

خاتمـــة

في التّنوين

قال ابن السّراج في (الأصول) : التّنوين نونٌ صحيحةٌ ساكنةٌ ، وإنّما خصّها النحويون بهذااللّقب، وَسَمّوها تنويناً ، ليفرّقوا بينها وبين النون الزائدة المتحرّكة التي تكون في التثنية والجَمْع .

* * *

الفِعْلُ لا يُثَنّى

قال أبو جعفر بن الزّبيـر في تعليقه على (كتـاب سيبويـه) : وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقعٌ على القليل والكثير ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيـدٌ عَمراً ، ويمكن أن يكـون ضرب مـرّة واحدةً ، ويمكن أن يكون ضرب / مرّات فهو إذنْ دليل على القليل [٢٦٩] والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداًنحو:رجلٌ ، ألا ترى أن لفظ (رجل) لا يدّل إلاّ على واحد . وإذا قلت : رجلان دلّت هذه الصيغة على اثنين فقط ، فلمّا كان الفعل لا يدلّ على شيء واحد بعينه لم يكن

لتثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تثنّه .

فإن قيل : إن الفعل مثنًى في قولك : يفعلان .

فالجواب : أن ذلك باطل لأنه لو كان مثنًى لجاز أن تقول : زيد قاما إذا وقع منه القيام مرّتين ، والعرب لم تَقُل ذلك ، فبطل أن يكون مثنًى في ذلك الفعل .

الفعل أثقلُ من الاسم

وعلّله صاحب (البسيط) بوجهين :

أحدهما : أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركّب ، والاسم بمنزلة المفرد .

والثاني : أن الاسم أكثر من الفعل بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير الفعل ،والكثرة مظنّة الخفّة كما في المعرفة والنّكرة .

قال : وإذا تقرّر ثقله فهو مع ذلك فَرْعٌ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة ، والمشتقّ فرع على المشتقّ منه ، لأنه يقف وجود الفَرْع على وجود الأصل .

والثاني : أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التّركيب والاسم

يستقل بالتركيب من غير توقّف .

وقال ابن يعيش : الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين :

أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كُلّ فعل لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه . وقد يستغنى الاسم عن الفعل . وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعمالُه خفّ على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العَجميّ إذا تعاطى كلام العرب ثَقُل على لسانه لقلّة استعماله ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لِقلّة استعماله له .

والثاني : أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً ، فصار كـالمرّكب مِنهما إذ / لا يستغنى عنهما ،والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد [٢٧٠] والمفرد أخفُّ من المركّب .

وقـال ابن النّحاس في (التعليقـة) : الاسم أخف من الفعل لوجوه :

منها : أن الأسماء أكثر إستعمالاً من الأفعال ، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإنما قلنا : إنه أكثر إستعمالاً لأمورٍ :

منها : الأوزان وعدد الحروف .

أمّا في الأصول فلأنّ أصول الأسماء ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة ، وليس في الأفعال خماسيّة .

وأمّا بالزّيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة ، وأكثر من ذلك على

ما ذكر ، والفعل لا يزاد على السّتة ، فقد زاد عليه في الأصول والزّيادة .

وأمّا الأبنية فأبنية الأصـول في الأسماء المجمـع عليها تسعـة عشر ، وأصول الأفعال أربعة ، وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلثمائة والفعل لا يبلغ الثّلاثين .

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بـانضمام الاسم .

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .

فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله .

قلنا : تعلّق الفعل بفاعله أشدّ من تعلّق المبتـدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة ، وتـاء التأنيث ، ونُونَيْ التّوكيد والضمائر ،فَثَقُل بذلك .

ومنهـا : أن الأفعال مشتقّـة من المصادر،والمشتقّ فـرع على المشتقّ منه،فهي إذن فرع على الأسماء، والفرع أثقـل من الأصل . انتهى .

* * *

فـائـــدة

[في تعبيراتهم بالفعل]

قال ابن هشام : إنهم يعبّرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه وهو الأصل .

الثـاني : مشارفتـه نحو : ﴿ وإذا طَلَّقْتُم النِّســاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾[١] أي / فشارَفْنَ انقضاء العدّة ، ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذين لَو [٢٧١] تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم ﴾[٢] أي لو شارفوا أن يتركوا .

الثالث : إرادته وأكثر ما يكـون ذلك بعـد أداة الشّرط نحـو : ﴿ فـإذا قَـرَأْت القــرآنَ فـاسْتَعِــذْ ﴾[٣] ، ﴿ إذا قُمْتم إلى الصّـلاة فاغسلوا ﴾[٤] ، ﴿ إذا قضى أمراً فإنّما يقولُ له كُنْ فَيَكُون ﴾[٥] .

الرابع مقاربته كقوله :

٢٢٠ = إلى مَلِكٍ كاد الجبالُ لفقدِهِ تزولُ وزالَ الرّاسياتُ مِن الصَّخْرِ[٦]

أي تزول الراسيات .

---

(١) البقرة / ٢٣٢ .

(٢) النساء / ٩ .

(٣) النحل / ٩٨ .

(٤) المائدة / ٦ .

(٥) آل عمران / ٤٧ .

(٦) من شواهد : المغنى ٢/٧٦٧.

(الخـامس) : القدرة عليـه نحـو : ﴿ وَعْـداً علَيْنـا إنَّـا كُنَّـا فاعِلِين ﴾[1] أي قادرين على الإعادة . وأصل ذلك أن الفعل يتسبّب عن الإرادة والقدرة وهم يُقيمون السّبب مقام المُسَبّب وبالعكس .

(١) الأنبياء / ١٠٤ .